مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

إعادة التموضع الاستراتيجي للعراق في النظام الإقليمي المتحول

د. عباس فاضل علوان

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

دخل العراق عام 2026 وهو يواجه استحقاقات جيوسياسية غير مسبوقة، حيث لم تعد الجغرافيا السياسية للبلاد مجرد (ساحة) لتبادل الرسائل العنيفة بين القوى الإقليمية والدولية، بل تحولت بوعي سياسي جديد إلى (مختبر) لإعادة هندسة التوازنات في الشرق الأوسط، إن هذا التحول المهم يجب أن يؤدي الى إدراك لدى صانع القرار العراقي بأن البقاء في منطقة تتسم بـ (السيولة الجيوسياسية) يتطلب الانتقال السريع من سياسة رد الفعل السلبي إلى الفعل المبادر، مستغلاً في ذلك التراجع النسبي للأحادية القطبية وصعود قوى دولية كبرى تتنافس بشراسة على طرق التجارة ومنابع الطاقة.

إن استراتيجية إعادة التموضع الاستراتيجي (Strategic Repositioning) التي يحاول ان ينتهجها العراق اليوم ليست مجرد خيار دبلوماسي عابر، بل هي ضرورة وجودية تهدف إلى تحويل الموقع الجغرافي من (لعنة أمنية) إلى (رافعة اقتصادية) قادرة على لجم التدخلات الخارجية عبر شبكة معقدة من المصالح المتبادلة، ومع بدء مرحلة العلاقات الثنائية بعد خروج قوات التحالف الدولي، يجد العراق نفسه أمام تحدي استعادة (احتكار العنف) وبناء دولة مقتدرة تقود قاطرة الاستقرار في إقليم يعاد تشكيله بالكامل وفقاً لمنطق المصالح لا الأيديولوجيات.

وعليه، سنبحث في هذه التحولات الاستراتيجية عبر رؤية تحليلية تفكك شيفرة الدور العراقي الجديد في خريطة التوازنات الإقليمية المعقدة.

أولاً: التحول الوظيفي من (الدولة الحاجز) إلى (الدولة الرابطة)

لقد غادر العراق فعلياً المفهوم التقليدي الذي حصر وظيفته لعقود كـ دولة حاجز (Buffer State) تفصل بين الكتل الإقليمية المتنازعة، لينتقل بنضج استراتيجي نحو نموذج الدولة الرابطة (Connector State) التي تخلق اعتماداً متبادلاً يجعل من استقرارها مصلحة حيوية للجميع.

التحول هذا يعني أن العراق لم يعد (عمقاً استراتيجياً) لطرف إقليمي معين على حساب الآخر، بل أصبح ساحة لاختبار فاعلية الردع المرن والشراكات المتكافئة التي تحول الجغرافيا من عبء أمني إلى مركز لتوزيع التدفقات التجارية، وفي سياق هذا التموضع تبرز الدبلوماسية العراقية كأداة لإنتاج (الحياد الإيجابي) وهو النهج الذي يسمح لبغداد بالانفتاح على الجميع دون الانجرار إلى سياسة المحاور، مما يتطلب قراراً سيادياً موحداً قادراً على المناورة وسط أمواج التصعيد الإقليمي، وتحويل العراق إلى منصة ربط حقيقي بين الخليج العربي والمتوسط، حيث يتم استبدال لغة الرصاص بلغة الأرقام والاستثمار، إن نجاح هذا المسار يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الدولة على إقناع الجيران بأن العراق القوي والمستقل هو الضمانة الوحيدة لمنع تمدد الأزمات العابرة للحدود.

ثانياً: جيوسياسية الممرات ومشروع طريق التنمية العملاق

يمثل مشروع طريق التنمية (Development Road) حجر الزاوية والقاعدة الصلبة في استراتيجية العراق لإعادة التموضع الجيواقتصادي، حيث يطمح العراق لتحويل أراضيه إلى ممر دولي يربط موانئ الخليج العربي بأوروبا عبر الأراضي التركية، مقدماً نفسه كبديل استراتيجي ومنافس للممرات التقليدية، هذا المشروع الذي تبلغ كلفته التقديرية نحو 17 مليار دولار لا يهدف فقط إلى إنشاء سكة حديد وطريق سريع بطول 1200

كيلومتر، بل يسعى لتأسيس جيوسياسية ممرات (Corridor Geopolitics) تمنح العراق نفوذاً يتجاوز القدرات العسكرية التقليدية، عبر ربط ميناء الفاو الكبير بنقطة فيشخابور الحدودية، ومن خلال هذا المسار يطمح العراق لتقديم بديل لوجستي يقلل زمن الشحن بين آسيا وأوروبا بنسبة تصل إلى 50% مقارنة بالمسارات البحرية الطويلة، مما يضع البلاد في قلب (الممر الأوسط) التجاري العالمي.

إن جاذبية هذا المشروع تكمن في قدرته الفائقة على جذب استثمارات دولية كبرى من الصين ودول الخليج، وتحويل المدن التي يمر بها إلى مراكز صناعية وسكنية متطورة، مما يسهم بشكل مباشر في تنويع منابع الدخل وتقليل الاعتماد المطلق على الاقتصاد الريعي (Rentier Economy) الذي جعل الدولة رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية، ومع ذلك يواجه هذا الطموح العراقي تحديات جسيمة، بدءاً من المنافسة الشرسة مع ممرات إقليمية أخرى مثل الممر الاقتصادي الهندي - الأوروبي، وصولاً إلى ضرورة تأمين الاستقرار الأمني المستدام على طول مسار الطريق، ومواجهة ضغوط القوى التي قد ترى في المشروع تهديداً لمكانتها اللوجستية، إن نجاح العراق في تنفيذ هذا المشروع سيعني تحويل موقعه الجغرافي من (عقدة أمنية) مستنزفة إلى (عقدة لوجستية) عالمية، وهو ما سيغير موازين القوى في المنطقة لصالح الاستقرار القائم على التشابك الوظيفي والمصالح المشتركة العابرة للحدود السياسية.

ثالثاً: إدارة التوازن في ظل النظام متعدد الأقطاب والتنافس الأمريكي – الصيني

يجد العراق نفسه اليوم في عين العاصفة ضمن النظام متعدد الأقطاب (Multipolar System) الناشئ، حيث يتصاعد التنافس الاستراتيجي بين واشنطن وبكين في الشرق الأوسط بشكل غير مسبوق في حدته، فبينما تواصل الولايات المتحدة التركيز على استراتيجية الردع والتحالفات الأمنية والتدريب العسكري، تعتمد الصين على أدوات القوة

الناعمة والمبادرات الاقتصادية الكبرى مثل (الحزام والطريق) لترسيخ وجودها كشريك تجاري أول للعراق.

التنافس هذا بالنسبة لبغداد يمثل فرصة ذهبية لتنويع الشركاء الدوليين والحصول على أفضل الفرص الاستثمارية، لكنه يحمل في طياته مخاطر الانزلاق إلى ساحة للصراع الدولي إذا لم يتم إدارته بحكمة وبراغماتية عالية، لذا يجب ان تتبع الدبلوماسية العراقية ما يعرف بـ التحوط الاستراتيجي (Strategic Hedging) وهو النهج الذي يوازن بدقة بين الحاجة إلى الشراكة الأمنية والمالية مع واشنطن، التي تضمن استقرار النظام المالي والوصول إلى التكنولوجيا، وبين الرغبة الجامحة في تعميق التعاون التنموي مع بكين التي تمتلك قدرات هائلة في بناء البنية التحتية والطاقة، هذا التحوط يهدف إلى جعل العراق مساحة للحوار بدلاً من أن يكون منصة للاستفزاز، خاصة مع إدراك بغداد أن أي تصادم مباشر بين القوى الكبرى على أرضها سيؤدي إلى نتائج تدميرية تقوض طموحاتها التنموية.

رابعاً: تحديات السيادة وتغول الفواعل من غير الدول في المشهد الأمني

لا يمكن الحديث عن إعادة تموضع استراتيجي ناجح دون معالجة الإشكالية البنيوية العميقة المتمثلة في تعدد مراكز القرار الأمني وبروز الفواعل من غير الدول (Non-State Actors) التي تمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً يفوق أحياناً قدرة المؤسسات الرسمية للدولة، إن وجود فصائل مسلحة خارج إطار السيطرة الكاملة للحكومة يضعف من مصداقية العراق كشريك دولي مستقر ويجعل (قرار الحرب والسلم) عرضة للتجاذبات الإقليمية والدولية المتقلبة، ومع تحول الحروب المعاصرة إلى ساحات لإدارة الضغط متعدد المسارات تبرز الحاجة الملحة لحصر السلاح بيد الدولة وتنظيم العلاقة مع كافة التشكيلات الأمنية ضمن إطار قانوني ملزم يحمي السيادة الوطنية ويمنع اختطاف القرار الاستراتيجي.

إن التهديدات الهجينة (Hybrid Threats) التي تشمل الإرهاب العابر للحدود والهجمات السيبرانية والعمليات الاستخباراتية المتبادلة بين الخصوم على الأرض العراقية، تتطلب من الدولة إعادة تعريف مفهوم الردع ليشمل القوة الصلبة والناعمة على حد سواء، إن استعادة احتكار العنف المشروع هو الشرط الأساسي والوحيد للانتقال من وضعية الدولة المتأثرة بالأزمات إلى الدولة القادرة على التأثير في مساراتها الإقليمية وهو الضمانة الوحيدة لحماية مشاريع التنمية الكبرى مثل طريق التنمية وميناء الفاو، من الابتزاز السياسي أو الاستهداف الأمني الذي قد تشنه أطراف متضررة من صعود الدور العراقي الجديد في هندسة الإقليم، اذ إن هذا الملف يمثل الاختبار الحقيقي لقوة الدولة وقدرتها على فرض هيبتها داخلياً قبل الانطلاق نحو دور ريادي خارج الحدود.

خامساً: الوساطة الإقليمية كأداة لتعزيز الدبلوماسية المنتجة

أثبت العراق فاعليته كطرف وسيط وقادر على تقريب وجهات النظر بين الخصوم الإقليميين التاريخيين، وتجلى ذلك بوضوح في ملف المصالحة بين السعودية وإيران التي انطلقت جولاتها الأولى (نيسان 2021) والحاسمة من بغداد، إن نجاح بغداد في استضافة هذه الحوارات عكس تحولاً نوعياً في دور العراق من (صندوق بريد) للرسائل المتفجرة والتهديدات المتبادلة إلى (طاولة مستديرة) للتفاهمات السياسية الكبرى التي بردت بؤر الصراع المحتدمة في المنطقة، هذا الدور الذي نطلق عليه الدبلوماسية المنتجة (Pro-ductive Diplomacy)، لا يعزز فقط الأمن القومي العراقي عبر تبريد المحيط المتوتر، بل يمنحه ثقلاً دبلوماسياً يجعل من استقراره ضرورة استراتيجية للقوى الكبرى ولجيران العراق على حد سواء.

يمثل الانفتاح العراقي المدروس نحو المحيط الخليجي، وتحديداً مع المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، يفتح أبواباً واسعة للاستثمار في قطاعات الطاقة

المتجددة والبنية التحتية، مما يعزز من فرص الاندماج الإقليمي ويخفف من حدة الضغوط الاقتصادية والمالية، اذ إن هذه الوساطة هي ترجمة عملية لمفهوم العراق كـ (مركز ثقل) صانع للسلام، حيث يسعى لتحويل الخصومات التقليدية إلى فرص للتعاون الاقتصادي والأمني المشترك، مما يضع البلاد في موقع الشريك الندي في صياغة مستقبل الشرق الأوسط الجديد.

سادساً: التحول الرقمي والاستدامة في (رؤية العراق 2030)

تدرك القيادة العراقية أن إعادة التموضع الاستراتيجي لا تكتمل دون بناء اقتصاد متين وقادر على الصمود عبر التحول الرقمي (Digital Transformation) واستثمار التكنولوجيا الحديثة في التنمية المستدامة.

تضع رؤية العراق 2030 (Vision 2030) أهدافاً طموحة تشمل بناء مجتمع آمن واقتصاد متنوع يوفر فرص عمل حقيقية لملايين الشباب بعيداً عن الارتهان الكامل لتقلبات أسعار النفط العالمية التي تهدد الاستقرار المالي للدولة، هذا المسار يتطلب إصلاحات إدارية جذرية تشمل تبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد المستشري، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، كما تبرز قضية الأمن المائي والتغير المناخي كأحد أخطر التحديات الوجودية التي قد تقوض جهود الاستقرار، مما يستدعي بناء تفاهمات إقليمية عادلة مع دول المنبع وتطوير تقنيات الري الحديثة لضمان بقاء الدولة وإنقاذ أهوارها وتراثها البيئي.

إن بناء (دولة مقتدرة) مؤسسياً وتكنولوجياً هو الركيزة الأساسية التي ستسمح للعراق بالعمل كمركز ثقل يعيد إنتاج هندسة الإقليم بدلاً من أن يظل عالقاً في فخ التبعية الاقتصادية أو العجز الخدمي الذي يغذي الاضطرابات الداخلية المستمرة.

سابعاً: سيناريوهات المستقبل وآفاق الاستقرار المستدام

يتأرجح مستقبل الدولة العراقية خلال العقد القادم بين سيناريوهات متعددة، أكثرها تفاؤلاً هو سيناريو (الدولة الفاعلة والمتوازنة) التي تنجح في توحيد قرارها السيادي وتفعيل مقومات قوتها الاقتصادية والجغرافية عبر تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى مثل طريق التنمية وميناء الفاو الكبير، هذا السيناريو يفترض قدرة العراق العالية على إدارة توازن مرن بين القوى المتنافسة واستغلال دور الوساطة لتعزيز الاستقرار الإقليمي وجذب الرساميل العالمية التي تبحث عن فرص في سوق واعدة ومستقرة.

وفي المقابل، يبرز خطر (الدولة المتأرجحة) التي تظل رهينة للضغوط الخارجية والاضطرابات الداخلية، مما يحولها إلى منصة لتصفية الصراعات بدلاً من أن تكون جسراً للتواصل والتعاون الاقتصادي.

إن اللحظة الاستراتيجية الراهنة توفر للعراق فرصة نادرة لاستعادة موقعه الطبيعي كشريك ندي وليس تابعاً، صانعاً للتوازنات وليس منفعلاً بها، إن الخيار الاستراتيجي للعراق يجب أن ينطلق دوماً من مبدأ أن مصلحة الوطن هي البوصلة الوحيدة، وأن أي نجاح خارجي يبدأ حتماً من تحصين الجبهة الداخلية وبناء هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات الطائفية والحزبية الضيقة، لضمان مستقبل آمن للأجيال القادمة.

خاتمة

ختاماً يظهر العراق اليوم وهو يسابق الزمن لاستعادة مكانه الطبيعي في قلب هندسة الشرق الأوسط الجديد، متسلحاً برؤية استراتيجية تتجاوز منطق الأزمات نحو منطق الاستدامة.

نجاح عملية(إعادة التموضع الاستراتيجي) ليس مجرد خيار سياسي متاح، بل هو ضرورة وجودية تتأرجح بين قيادة قاطرة التنمية والوساطة الإقليمية، وبين خطر الانزلاق مجدداً إلى ساحة لتصادم الإرادات الخارجية الصفرية، إن اللحظة الراهنة بما تحمله من مشاريع عملاقة كطريق التنمية وانفتاح دبلوماسي غير مسبوق توفر للعراق (رافعة استراتيجية) لتحويل جراحه التاريخية إلى قوة دفع هائلة نحو المستقبل، ومع ذلك سيبقى هذا الطموح معلقاً بمدى قدرة الدولة على تحصين جبهتها الداخلية وحصر السلاح بيد مؤسساتها الرسمية، وبناء هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات.

مستقبل العراق مرهون بالانتقال الكامل من (إدارة الأزمات) إلى (إدارة التوازن) ومن (رد الفعل) إلى (الفعل المبادر)، ليبقى صمام أمان لاستقرار المنطقة ومنصة لنمو اقتصادي عابر للحدود، يضمن للأجيال القادمة وطناً سيداً وشريكاً أصيلاً في صياغة السلام العالمي والازدهار المشترك.

هوية البحث

- **الباحث:** أ.م.د. عباس فاضل علوان - جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية
- **الموضوع:** إعادة التموضع الاستراتيجي للعراق في النظام الإقليمي المتحول
- **تأريخ النشر:** آب - اغسطس 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org